

قاعدة

فِي أَنْ كُلَّ دَلِيلٍ مَحْتَجٌّ بِهِ مُخَالَفٌ
إِلَّا جَعَلْنَاهُ مُجْتَهَةً عَلَيْهِ لِأَلَهُ، وَأَنَّ
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِ فِي الدِّينِ

تَأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله وتعالى

قَائِلَةٌ

فِي أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يَحْتَجُّ بِهِ مُخَالَفٌ
إِلَّا جَعَلْنَاهُ حُجَّةً عَلَيْهِ لِأَلِهِ، وَأَنَّ
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِ فِي الدِّينِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أَهْلَ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

قَاعِلَةٌ

فِي أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يَحْتَجُّ بِهِ مُخَالَفُهُ
إِلَّا جَعَلْنَاهُ حُجَّةً عَلَيْهِ لَأَلَّهُ، وَأَنََّّهُ
فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِ فِي الدِّينِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّحُ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ

فُؤَيْدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيِّ الْأَشْرَفِيِّ

عَنْ طَبْعِ الْبَيْتِ الْبَيْتِ



قَاعِدَةٌ: فِي أَنْ كُلَّ دَلِيلٍ يَحْتَجُّ بِهِ مُخَالِفٌ إِلَّا جَعَلْنَاهُ حُجَّةً عَلَيْهِ لَا لَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى نَقْضِ الاجْتِهَادِ فِي الْفَتْوَى بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ،
وَالْأَثَارِ الصَّحَابِيَّةِ

* اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا اجْتَهَدَ فِي حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ، وَبَنَى عَلَى
اجْتِهَادِهِ حُكْمًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْأَدْلَةَ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْقِضَ اجْتِهَادَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ غَلْطُهُ.^(١)

* فَإِذَا لَمْ يُنْقِضِ اجْتِهَادَهُ، يَجِبُ أَنْ يُنْقِضَ مِنْ قِبَلِ الْعُلَمَاءِ الْأَخْرَيْنَ بِالِدَّلِيلِ؛
لِأَنَّ الْأَدْلَةَ يُنْقِضُ بِهَا اجْتِهَادَ الْعَالِمِ.^(٢)
قُلْتُ: فَإِذَا ثَبَتَ النَّصُّ بِخِلَافِ قَوْلِ الْمُجْتَهِدِ فَإِنَّهُ يُنْقِضُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ
الْحَنَابِلَةِ، وَأَخَذَ بِهِ الْفَقِيهُ ابْنُ النَّجَّارِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ.^(٣)

(١) فَالاجْتِهَادُ يُنْقِضُ إِذَا خَالَفَ الْقُرْآنَ، أَوِ السُّنَّةَ، أَوِ الْأَثَرَ.

(٢) وَأَنْظَرِ: «الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْينِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٨)، وَ«الْمَحْصُولَ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلرَّازِيِّ
(ج ٢ ص ٥٥)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ٢٠٣)، وَ«حَاشِيَةَ شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْمُتَهَيِّ»
لِلتَّفْتَّازَانِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٠)، وَ«الْمُسْتَصْفَى مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلغَزَالِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٢)، وَ«شَرْحَ تَنْفِيحِ
الْفُصُولِ» لِلقَرَّافِيِّ (ص ٤٤١)، وَ«جَمْعَ الْجَوَامِعِ» لِابْنِ السُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٩١)، وَ«الْإِنْهَاجَ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ»
لَهُ (ج ٣ ص ٢٨٤).

(٣) وَأَنْظَرِ: «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١١ ص ١٥٠)، وَ«فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ٧ ص ٣٠١)،
وَ«الْمَدْخَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٣٨٤)، وَ«فَوَاتِحَ الرَّحْمُوتِ شَرْحَ مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ»

قَالَ الْفَقِيهُ الْجُوَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبُرْهَانِ» (ج ٢ ص ٣٢٨): (الْمُجْتَهِدُ إِذَا اجْتَهَدَ

وَصَلَّى، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَخْطَأَ نَصًّا، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيَّ مُقْتَضِي النَّصِّ). اهـ
قُلْتُ: فَيَسِينُ أَنَّ الاجْتِهَادَ يَرْجِعُ عَنْهُ إِذَا أَخْطَأَ نَصًّا.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُسْتَصْفَى» (ج ٢ ص ٣٨٢): (وَإِنَّمَا حُكْمُ

الْحَاكِمِ هُوَ الَّذِي يُنْقَضُ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَلَّا يُخَالَفَ نَصًّا، وَلَا دَلِيلًا قَاطِعًا.
فَإِنْ أَخْطَأَ النَّصَّ نَقَضْنَا حُكْمَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَالنَّصُّ هُنَا مُطْلَقٌ، يَشْمَلُ الْقُرْآنَ، كَمَا أَنَّهُ يَشْمَلُ السُّنَّةَ، وَالْإِجْمَاعَ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَحْضُولِ» (ج ٦ ص ٦٥): (وَاعْلَمَ أَنَّ قَضَاءَ

الْقَاضِي لَا يَنْتَقِضُ بِشَرْطِ أَلَّا يُخَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا فَإِنْ خَالَفَهُ نَقَضْنَاهُ). اهـ

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَمِدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٤ ص ٢٠٣): (وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ

نَقْضَهُ بِأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ مُخَالَفًا لِذَلِكَ قَاطِعٍ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ). اهـ
قُلْتُ: فَاشْتَمَلَتْ عِبَارَتُهُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الاجْتِهَادَ يُنْقَضُ عِنْدَ مُخَالَفَتِهِ لِلدَّلِيلِ
مِنَ النَّصِّ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ.

لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٥)، وَ«شَرْحَ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢ ص ٣٤٥)، وَ«الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ
الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِدِيِّ (ج ٢ ص ٣١)، وَ«رَوْضَةَ النَّاطِرِ وَجَنَّةَ الْمَنَاطِرِ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ١ ص ٣٤٧)، وَ«نَهَايَةَ السُّؤْلِ»
لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٩ ص ٦٩).

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَصْفَهَانِيُّ رحمته فِي «بَيَانِ الْمُخْتَصَرِ» (ج ٣ ص ٣٢٧):
 (وَيُنْقَضُ بِالِاتِّفَاقِ حُكْمَ الْحَاكِمِ إِذَا خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا: نَصًّا، أَوْ إِجْمَاعًا، أَوْ قِيَاسًا
 جَلِيًّا). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَرَفِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٤٤١): (وَالْحُكْمُ
 الَّذِي يُنْقَضُ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَمْنَعُ النِّقْضَ، هُوَ مَا خَالَفَ أَحَدَ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ: الْإِجْمَاعَ، أَوْ
 الْقَوَاعِدَ، أَوْ النَّصَّ، أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ). اهـ
 قُلْتُ: فَصَّرَحَ بِأَنَّ الْجِتْهَادَ يُنْقَضُ بِالنَّصِّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَرَفِيُّ رحمته فِي «الْفُرُوقِ» (ج ٢ ص ١٠٩): (كُلُّ شَيْءٍ أَفْتَى فِيهِ
 الْمُجْتَهِدُ فَخَرَجَتْ فُتْيَاهُ فِيهِ عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقَوَاعِدِ، أَوْ النَّصِّ، أَوْ الْقِيَاسِ
 الْجَلِيِّ السَّالِمِ عَنِ الْمَعَارِضِ الرَّاجِحِ، لَا يَجُوزُ لِمُقَلِّدِهِ أَنْ يَنْقُلَهُ لِلنَّاسِ، وَلَا يُفْتَى بِهِ
 فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ لَنَقَضْنَاهُ). اهـ
 قُلْتُ: وَإِنَّمَا يُنْقَضُهُ بِالِدَّلِيلِ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رحمته فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ» (ج ٦ ص ٢٦٨): (أَمَّا لَوْ ظَهَرَ
 نَصٌّ، أَوْ إِجْمَاعٌ، أَوْ قِيَاسٌ جَلِيٌّ بِخِلَافِهِ؛ نُقِضَ هُوَ وَغَيْرُهُ). اهـ
 قُلْتُ: وَالنَّصُّ يَشْمَلُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ، وَالْآثَارَ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ النَّجَّارِ رحمته فِي «شَرْحِ الْكَوَاكِبِ الْمُنِيرِ» (ج ٤ ص ٥٠٥):
 (وَيُنْقَضُ الْحُكْمُ وَجُوبًا بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْكِتَابِ). اهـ
 قُلْتُ: فَاطَّلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْجِتْهَادَ يُنْقَضُ بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَنْصَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ» (ج ٢ ص ٣٩٥) فِيمَا

خَالَفَ الْمُجْتَهِدُ: (الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ وَالْمَشْهُورَةُ، وَالْإِجْمَاعُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٢٦٣): (فَإِنْ كَانَ

مُخَالَفًا لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ نَقَضَهُ اتِّفَاقًا). اهـ

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُجْتَهِدِ مُخَالَفًا لِلدَّلِيلِ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، فَيُنْقَضُ

بِالِاتِّفَاقِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، سِوَاءٍ مِنْ قَبْلِ الْقَاضِي، أَوْ مِنْ مُفْتٍ، أَوْ أَيِّ مُجْتَهِدٍ آخَرَ

لِمُخَالَفَتِهِ الدَّلِيلِ.^(١)

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَرْغِينَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْهِدَايَةِ» (ج ٣ ص ١٠٧): (إِذَا رُفِعَ إِلَى

الْقَاضِي حُكْمٌ حَاكِمٌ أَمْضَاهُ، إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ الْكِتَابَ، أَوْ السُّنَّةَ، أَوْ الْإِجْمَاعَ؛ بَأَنَّ يَكُونَ

قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ فَرْحُونَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ» (ج ١ ص ٧٨): (وَقَدْ نَصَّ

الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَسْتَقِرُّ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، وَيُنْقَضُ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَى

خِلَافِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقَوَاعِدِ^(٢)، أَوْ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ، أَوْ الْقِيَّاسِ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ» لِلزُّحَيْلِيِّ (ج ٢ ص ١١٥)، وَ«أُصُولُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ» لِعَلِي حَسَبَ اللَّهِ (ص ٩٩)، وَ«شَرْحَ

الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٥٠٥)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزُّرْكَشِيِّ (ج ٦ ص ٢٦٨)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِشُّوْكَانِيِّ

(ص ٢٦٣)، وَ«فَوَاتِحِ الرَّحْمُوتِ» لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٥)، وَ«شَرْحَ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» لِلْقَرَّافِيِّ (ص ٤٤١)، وَ«الْهِدَايَةَ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ

(ج ٣ ص ١٠٧).

(٢) قُلْتُ: وَقَدْ صَرَّحَ الْمَالِكِيُّ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُتَمْتِي الْمُجْتَهِدَ إِذَا خَالَفَ الْقَوَاعِدَ فِي فِتْوَاهُ، فَإِنَّهَا تُنْقَضُ، وَلَا يُلْتَمَسُ لَهَا فِي الدِّينِ.

وَانظُرْ: «إِبْطَاحُ الْمَسَالِكِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِمَامِ مَالِكٍ» لِلوُنْشَرِيِّ (ص ١٥٠)، وَ«تَبْصِرَةَ الْحُكَّامِ» لِابْنِ فَرْحُونَ الْمَالِكِيِّ (ج ١

ص ٧٩)، وَ«الشَّرْحَ الْكَبِيرَ» لِلدَّرْدِيرِ (ج ٤ ص ١٥٣).

قُلْتُ: وَيُنْتَقِضُ الاجْتِهَادُ بِالْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ هُوَ: اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ^(١) بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ بِذَلِكَ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٤ ص ١٠٥٨)، وَالْفَقِيهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «التَّمْهِيدِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٣ ص ٢٢٤)، وَالْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ج ٢ ص ٤٤١)، وَالْفَقِيهُ ابْنُ بُرْهَانَ فِي «الْوُصُولِ إِلَى الْأُصُولِ» (ج ٢ ص ٧٢)، وَالْفَقِيهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُنتَهَى» (ج ٢ ص ٣٠)، وَغَيْرُهُمْ.



(١) كِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي فِطْرِهِمْ وَالشَّمْسُ طَالَعَهُ، فَإِجْمَاعُهُمْ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ فِي الدِّينِ. وَهَذَا فِي عَصْرِهِمْ، فَلَا يُلْتَقَتُ إِلَى أَيِّ عَصْرِ خَالَفَ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

تَأْصِيلُ

القَاعِدَةُ الشَّرِيفَةُ الْأَثَرِيَّةُ

قَلْبُ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْمُخَالَفِ

* أَصْلُ الْقَاعِدَةِ الشَّرِيفَةِ:

* بَيَّانٌ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ الْمُبْطِلُ مِنَ الْأَدِلَّةِ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ، لَا

يَدُلُّ عَلَى قَوْلِ الْمُبْطِلِ، وَهَذَا فِيهِ أَصْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا يَحْتَجُّونَ بِهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى قَوْلِهِمُ الْمُخَالَفِ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَا

جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ.

* وَيَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ مِنَ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ،

وَذَلِكَ إِذَا حَقَّقْتَ الْأَدِلَّةَ بِالْفَهْمِ الصَّحِيحِ فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ، وَأَحْكَامِ الْفُرُوعِ.

* فَلَا يَدُلُّ عَلَى مَا أَرَادُوهُ، وَخَالَفُوا بِهِ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْآثَارَ.

فَالْقَاعِدَةُ: أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَحْتَجُّ بِهِ الْمُخَالَفُ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِ.

الثَّانِي: أَنَّ مَا احْتَجُّوا بِهِ يَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ مَقْصُودِهِمْ، وَعَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ

الْمُخَالَفِ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ.

* فَإِنَّ كَوْنَهُ يَدُلُّ عَلَى قَوْلٍ فِي الْقُرْآنِ، لَمْ يَفْهَمُوهُ عَلَى مَرَادِهِ.

* وَكَوْنَهُ يَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ، وَفَسَادِهِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ عِنْدَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ،
وَعِنْدَ أَهْلِ التَّقْلِيدِ؛ بِسَبَبِ فَهْمِهِمُ السَّقِيمِ لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ.
فَالْقَاعِدَةُ: فِي أَنَّ كُلَّ آيَةٍ يَحْتَجُّ بِهَا مُخَالَفٌ، ففِيهَا دَلِيلٌ عَلَى فِسَادِ قَوْلِهِ، وَلَا بُدَّ.
قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْقَاعِدَةِ» (ص ١٣١): (فَصُلِّ: وَقَدْ ذَكَرْنَا
أَصْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا يَحْتَجُّونَ بِهِ مِنَ الْحُجَجِ^(١): «السَّمْعِيَّةِ»، وَ«الْعَقْلِيَّةِ» عَلَى
مَذَاهِبِهِمْ: إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِ السَّلَفِ، وَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، لَا يَدُلُّ عَلَى مَا
ابْتَدَعُوهُ، وَخَالَفُوا بِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ.

الثَّانِي: أَنَّ مَا احْتَجُّوا بِهِ يَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ مَقْصُودِهِمْ، وَعَلَى فِسَادِ قَوْلِهِمْ، وَهَذَا
نَوْعٌ آخَرٌ.

* فَإِنَّ كَوْنَهُ يَدُلُّ عَلَى قَوْلٍ لَمْ يَقُولُوهُ نَوْعٌ، وَكَوْنَهُ يَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ،
وَفِسَادِ قَوْلِهِمْ، نَوْعٌ آخَرٌ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي حُجَجِ الْمُتَفَلْسِفَةِ، وَالْمُتَكَلِّمَةِ). اهـ



(١) وَالْحُجَجُ بِكُنْفِي فِيهَا أَنْ يُقَالَ: «قَالَ اللَّهُ»، وَ«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وَ«قَالَ الصَّحَابَةُ».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اخْتِمَ بِخَيْرٍ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى قَلْبِ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْمُخَالَفِ بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ

* اَعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّهُ مِنْ أَبْلَغِ الطَّرِيقِ الَّتِي وَاجَهَ بِهَا أَهْلَ الصَّوَابِ شُبُهَةَ

الْمُخَالَفِ طَرِيقَةَ قَلْبِ الْحُجَّةِ وَالذَّلِيلِ عَلَى الْمُخَالَفِ.

* حَيْثُ جَعَلُوا مَا احْتَجَّ بِهِ الْمُخَالَفُ بِنَفْسِهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَمَا تَوَهَّمُهُ عَاضِدًا لِقَوْلِهِ

جَعَلُوهُ هَادِمًا لَهُ وَدَاحِضًا، فَإِذَا دَلِيلُ الْمُخَالَفِ يَرْتَدُّ إِلَى صَاحِبِهِ، وَإِذَا بَدَلِيلُ الْمُخَالَفِ

يَكُونُ دَلِيلًا لِقَوْلِ أَهْلِ الصَّوَابِ، وَشَاهِدًا بِصِدْقِ قَوْلِهِمْ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٢٩٢): (فَهُوَ لِأَنَّ كُلَّ مَا

اِحْتَجَّوْا بِهِ مِنْ دَلِيلٍ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَطْلُوبِهِمْ، بَلْ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ

السَّلَفِ الْمُتَّبَعِينَ لِلرَّسُولِ ﷺ).

* فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الصَّحِيحَةَ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى تَصْدِيقِ

الرَّسُولِ ﷺ، وَتَحْقِيقِ مَا أَخْبَرَ بِهِ لَا عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ). اهـ

(١) وانظر: «إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ» لابن القيم (ج ٢ ص ٢٥٤)، و«حَادِي الْأَرْوَاحِ» لَهُ (ص ٢٠٢)، و«دَرَّةٌ تَعَارُضُ

العقل والنقل» لابن تيمية (ج ١ ص ٣٧٤)، و«الفتاوى» لَهُ (ج ٦ ص ٢٨٨).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَاعِدَةِ» (ص ٥٧): (فَصُلِّ: فِيهِ قَاعِدَةٌ شَرِيفَةٌ: وَهُوَ أَنْ جَمِيعَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ الْمُبْطِلُ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ، إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ، لَا تَدُلُّ عَلَى قَوْلِ الْمُبْطِلِ).

* وَهَذَا ظَاهِرٌ يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ الصَّحِيحَ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى حَقٍّ، لَا عَلَى

بَاطِلٍ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَاعِدَةِ» (ص ٦١): (كُلُّ مَا احْتَجُّوا بِهِ مِنْ دَلِيلٍ صَحِيحٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَطْلُوبِهِمْ، بَلْ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ الْمُتَّبَعِينَ لِلرَّسُولِ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَاعِدَةِ» (ص ٦١): (وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ نَفْسَ الدَّلِيلِ الَّذِي يَحْتَجُّ بِهِ الْمُبْطِلُ: هُوَ بَعِيْنُهُ إِذَا أُعْطِيَ حَقَّهُ، وَتَمَيَّزَ مَا فِيهِ مِنْ حَقٍّ وَبَاطِلٍ، وَبَانَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى فِسَادِ قَوْلِ الْمُبْطِلِ الْمُحْتَجِّ بِهِ فِي نَفْسِ مَا احْتَجَّ بِهِ عَلَيْهِ). اهـ.

مِثْلُ: احْتِجَاجِ الْجَهْمِيَّةِ نَفَاةِ الصِّفَاتِ^(١)، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠٣].

قُلْتُ: فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى إِبْتَاتِ الرُّؤْيَةِ، وَنَفْيِ الْإِحَاطَةِ لِلْخَلْقِ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٢).

(١) وَأَنْظُرْ: «الرَّدَّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ» لِلْحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ (ص ١٩٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «قَاعِدَةٌ: فِي أَنْ كُلَّ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ يَحْتَجُّ بِهِ مُبْتَدِعٌ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٥٨).

فَالْقَاعِدَةُ: فِي أَنَّ كُلَّ آيَةٍ يَحْتَجُّ بِهَا مُبْتَدِعٌ، فَيُفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِ، وَأَنَّ الْحَقَّ فِي خِلَافِ مَذْهَبِهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «دَرِّ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ١ ص ٣٧٤): (وَقَدْ كُنْتُ قَدِيمًا ذَكَرْتُ فِي بَعْضِ كَلَامِي، أَنِّي تَدَبَّرْتُ عَامَّةَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ النُّفَاةُ مِنَ النُّصُوصِ، فَوَجَدْتُهَا عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ أَدَلِّ مِنْهَا عَلَى قَوْلِهِمْ.

* كَاخْتِجَاجِهِمْ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠٣]، فَبَيَّنْتُ أَنَّ الْإِدْرَاكَ: هُوَ الْإِحَاطَةُ، لَا الرُّؤْيَةُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ أَعْظَمَ مِنْ دِلَالَتِهَا عَلَى نَفْيِهَا). اهـ

قُلْتُ: إِنَّمَا حَدَثَ هَذَا الْإِنْكَارُ لِصَفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، لَمَّا ظَهَرَتْ بِدَعِ الْجَهْمِيَّةِ الْقَدِيمَةِ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ.^(١)

قُلْتُ: إِذَا: كُلُّ مَا احْتَجُّوا بِهِ^(٢) مِنْ دَلِيلٍ صَحِيحٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَطْلُوبِهِمْ، بَلْ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ الصَّحَابَةِ، وَالسَّلَفِ الْمُتَّبِعِينَ لِلرَّسُولِ ﷺ.

(١) وَأَنْظِرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ١٧ ص ٤٦).

(٢) قُلْتُ: فَالْجَهْمِيَّةُ مَثَلًا: أَتَوْا بِحُجَجٍ عَقْلِيَّةٍ: اشْتَهَتْ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَرَاجَتْ عَلَيْهِمْ فِي «مَسَائِلِ الْإِيمَانِ»، وَفِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مَثَلًا: رَاجَتْ عَلَى «الْفِرْقَةِ الرَّبِيعِيَّةِ» وَغَيْرِهَا.

قُلْتُ: وَهَذَا يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ عَرَفَ اعْتِقَادَ السَّلَفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

* حَتَّى ظَنُّوا أَنَّ قَوْلَ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَاتِّبَاعِهِ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ!؟

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَاعِدَةِ» (ص ٦١): (فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الصَّحِيحَةَ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ: إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى تَصَدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ، وَتَحْقِيقِ مَا أَخْبَرَ بِهِ، لَا عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ.

* وَهِيَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، الدَّالَّةِ عَلَى تَصَدِيقِ الْأَنْبِيَاءِ، الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥٣]. اهـ.

قُلْتُ: فَالْحُجَّةُ الصَّحِيحَةُ تَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الدِّينِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٧ ص ٤٦) عَنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَالْمَقْصُودُ: أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا هُوَ مِنَ الْعِلْمِ الْمُسْتَقَرِّ فِي نُفُوسِ الْأُمَّةِ السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ، وَلَمْ يُعْرَفْ قَطُّ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ رَدًّا مِثْلَ هَذَا). اهـ.

قُلْتُ: فَرَاجَتِ الْمُخَالَفَاتُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، مِنْ قِبَلِ الْمُقَلِّدَةِ، فَتَصَدَّى لَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ، فَتَمَعَّوْهَا فِي جُحْرِهَا، فَلَمْ تَقُمْ لَهَا قَائِمَةٌ، فَتَمَيَّزَ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ج ٢ ص ٢٥٤): (وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ قَلْبِ الْحُجَّةِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي الرَّدِّ مِنْ أَفْوَى الطَّرِيقِ عَلَى الْمُخَالَفِ بِقَلْبِ أَدِلَّتِهِ عَلَيْهِ، وَتَبْيِينِ الصَّوَابِ فِي أَحْكَامِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: ٤].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٨): (وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ: اعْتِصَامُهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

* فَكَانَ مِنَ الْأُصُولِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ: أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ قَطُّ أَنْ يُعَارِضَ الْقُرْآنَ لَا بِرَأْيِهِ، وَلَا ذَوْقِهِ، وَلَا مَعْقُولِهِ، وَلَا قِيَاسِهِ، وَلَا وَجْدِهِ... فَكَانَ الْقُرْآنُ هُوَ الْإِمَامَ الَّذِي يُقْتَدَى بِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارِضَ الْقُرْآنَ بِعَقْلِ وَرَأْيٍ وَقِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٤١): (أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولَ ﷺ عَنْ رَبِّهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَسِوَاءَ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ، أَوْ لَمْ نَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَيَّ كُلِّ مُؤْمِنٍ الْإِيمَانُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُمَّتِهَا). اهـ

قُلْتُ: فَدَلِيلُ الْمُسْتَدِلِّ الَّذِي ذَكَرَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ لَا لَهُ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا

بَعَيْنَهَا.^(١)

فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ مِنَ الدَّلِيلِ لَيْسَ بِدَلِيلٍ لِلْمُسْتَدِلِّ، بَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ وَمُبْطَلٌ لِقَوْلِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الدَّلِيلِ أَيُّ وَجْهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي اسْتَنْبَطَهُ الْمُسْتَدِلُّ مِنْ هَذَا الدَّلِيلِ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٩].

* وَمِنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

١) قَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته الله فِي «النَّقْضِ» (ج ١ ص ٤٥٩): (فَإِنَّكَ لَا تَحْتَجُّ

بِشَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ رَاجِعٌ عَلَيْكَ وَآخِذٌ بِحَلْقِكَ). اهـ

٢) وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته الله فِي «النَّقْضِ» (ج ١ ص ٢٣٢): (وَكَذَلِكَ الْحُجَّةُ

عَلَيْكَ فِيمَا احْتَجَجْتَ بِهِ). اهـ

٣) وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته الله فِي «النَّقْضِ» (ج ١ ص ٢٣٢): (فَهَذِهِ عَلَيْكَ لَا

لَكَ، وَقَدْ أَخَذْنَا فَالَكَ مِنْ فِيكَ مُحْتَجِّينَ بِهَا عَلَيْكَ). اهـ

(١) مِثْلُ: قَوْلِهِمْ أَنْ أُدِلَّتْنَا فِي مَسْأَلَةِ الْغُرُوبِ مِنَ الْمُتَسَابِهِ!

(٢) وَاَنْظُرْ: «شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٣٣١)، وَ«الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ

(ج ٤ ص ١٢٩)، وَ«نُزْهَةُ الْخَاطِرِ الْعَاطِرِ فِي شَرْحِ رَوْضَةِ النَّاطِرِ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ج ٢ ص ٣٢٣)، وَ«مُذَكَّرَةٌ فِي

أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّنْقِيطِيِّ (ص ٥١١)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى (ج ٥ ص ١٥٢١)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ»

لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٣٢٣).

٤) وَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيُّ رحمته الله فِي «الْحَيْدَةِ» (ص ٥٤): (قَدْ كَسَرْتُ

قَوْلَهُ بِقَوْلِهِ، وَدَحَضْتُ حُجَّتَهُ بِحُجَّتِهِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا يَكَادُ يُخَالَفُ أَيُّ أَحَدٍ الصَّحَابَةَ الْكِرَامَ بِحُجَّةٍ، إِلَّا وَهِيَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ

حُجَّةٌ عَلَيْهِ، لِأَلَهُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩): (فِي

الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ مَا مِنْ حُجَّةٍ يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَيَّ بِطُلَانِ قَوْلِ مَنْزَعِيهِمْ، إِلَّا وَدَلَّالَتُهَا عَلَيَّ

بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ أَشَدُّ). اهـ

قُلْتُ: فَالْمُخَالَفُونَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٤

ص ٢١٨): (وَالْمُقَدِّمَاتُ الَّتِي يَحْتَجُّونَ بِهَا هِيَ أَنْفُسُهَا - وَمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا مِنْ

جِنْسِهَا - تَدُلُّ عَلَى فَسَادِ أَقْوَالِهِمْ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى، فَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً دَلَّتْ عَلَى فَسَادِ

قَوْلِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٤

ص ٢١٨): (مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، هِيَ أَنْفُسُهَا تَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ قَوْلِهِمْ،

وَلَا تَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٩

ص ٢١٦): (وَالْمَقْصُودُ: هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا تُقِيمُهُ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ

الْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ، الَّتِي لَا مَطْعَنَ فِيهَا، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مُوَافَقَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

وَإِبْطَالِ مَا خَالَفَ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرَّةٍ تَعَارَضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٣٥): (فَأَرَادَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ نَصْرِ مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَيَبْنَ مُوَافَقَةَ الْجَهْمِيَّةِ فِي تِلْكَ الْأَصُولِ الْعَقْلِيَّةِ، الَّتِي ظَنُّهَا صَحِيحَةً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنَ الْخِبْرَةِ الْمُفْصَلَةِ بِالْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، وَالْحَدِيثِ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، مَا لِأُئِمَّةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، فَذَهَبَ مَذْهَبًا مُرَكَّبًا مِنْ هَذَا وَهَذَا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرَّةٍ تَعَارَضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٣٦): (وَأَمَّا فِي مَعْرِفَةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، فَمَعْرِفَتُهُمْ بِذَلِكَ قَاصِرَةٌ. ^(١))

وَالْأَقْمَنُ كَانَ عَالِمًا بِالْآثَارِ، وَمَا جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ، مِنْ غَيْرِ حُسْنِ ظَنٍّْ بِمَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ، لَمْ يَدْخُلْ ^(٢) مَعَ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي: أَهْلَ الْبِدْعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَحِينَئِذٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَارَضَ الْعَقْلُ الصَّرِيحُ، وَالسَّمْعُ الصَّحِيحُ، وَإِنَّمَا يَظُنُّ تَعَارُضَهُمَا مَنْ غَلِطَ فِي مَدْلُولِهِمَا، أَوْ مَدْلُولِ أَحَدِهِمَا.

(١) وَعَبِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَابِرِيُّ هَذَا: مَعْرِفَتُهُ بِعِلْمِ السَّلَفِ فِي الْأَصُولِ قَاصِرَةٌ جَدًّا، بَلْ حَتَّى فِي الْفُرُوعِ.
(٢) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ السَّلَفِ الْمُؤَصَّلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ عِلْمٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، وَالتَّفْصِيلِ: أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ الْمُخَالِفِينَ فِي ذَلِكَ، هُمْ: مُخَالِفُونَ أَيْضًا لِلرَّسُولِ ﷺ، وَلِلصَّحَابَةِ ﷺ، قَطْعًا. وَمِنْ هُنَا لَا يُقَدِّمُ عَلَى قَوْلٍ قَدْ خَالَفَ الرَّسُولَ ﷺ، وَالصَّحَابَةَ ﷺ. وَانظُرْ: «دَرَّةٌ تَعَارَضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣٦).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرِّعِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٣٢): (بَلْ هُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مُقَلِّدُونَ فِيهَا، وَقَدْ اعْتَقَدَ أَقْوَالِ السَّلَفِ أَوْلَيْكَ، فَجَمِيعُ مَا يَسْمَعُونَهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ، وَأَقْوَالِ السَّلَفِ: لَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَظُنُّوه مُوَافِقًا لَهُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُعْرِضُوا عَنْهُ مَفْوِضِينَ لِمَعْنَاهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٣٨٥): (وَلَا يَسُوغُ الدَّمَّ، وَالْعُقُوبَةَ بِالشُّبُهَاتِ، وَلَا يَسُوغُ جَعْلُ الشَّيْءِ حَقًّا، أَوْ بَاطِلًا، أَوْ صَوَابًا، أَوْ خَطَأً، بِالشُّبُهَاتِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٣٨٣): (فَجَمَاعٌ هَذَا أَنْ هَذِهِ الْأُمُورَ تُعْطَى حَقُّهَا مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، فَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ مِنَ الْخَبَرِ، وَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ، وَلَمْ يُلْتَمَسْ إِلَى مَنْ خَالَفَهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَلَمْ يَجْزِ اتِّبَاعُ أَحَدٍ فِي خِلَافِ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ مِنَ اتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ وَطَاعَتِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٣٨٣): (فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَيُتْرَكُ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرِّعِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٣٢): (وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ: أَحْصَى النَّاسَ بِمَعْرِفَةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَمَعْرِفَةِ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ).

* فَالْيَهُمُ الْمَرْجِعُ فِي هَذَا الْبَابِ، لَا إِلَى مَنْ هُوَ أَجَنَّبِيٌّ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، لَيْسَ لَهُ مَعْرِفَةٌ
بِذَلِكَ، وَلَوْلَا أَنَّهُ قَلَّدَ فِي الْفِقْهِ لِبَعْضِ الْأَئِمَّةِ، لَكَانَ فِي الشَّرْعِ مِثْلَ آحَادِ الْجُهَالِ مِنْ
الْعَامَّةِ). اهـ.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ
الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحْطَّ عَنِّي فِيهِ
وَزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى نَقْضِ الاجْتِهَادِ فِي الفُتُوَى بِالْقُرْآنِ الكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْأَثَارِ الصَّحَابِيَّةِ.....	(١)
١٠	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ: تَأْصِيلُ القَاعِدَةِ الشَّرِيفَةِ الأَثَرِيَّةِ قَلْبُ الأَدِلَّةِ عَلَى المُخَالِفِ.....	(٢)
١٢	ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى قَلْبِ الأَدِلَّةِ عَلَى المُخَالِفِ بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ.....	(٣)

